الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

كلمـة معالي وزيـر العدل، حافظ الأختـام

بمناسبـة

إفتتـاح السنـة القضائيـة 2011-2012

المحكمة العليا : 21 ديسمبر 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد الرسول الكريم

- فخامة رئيس الجمهورية، القاضي الأول للبلاد،
  ورئيس المجلس الأعلى للقضاء،
- السادة كبار المسؤولين في الدولة،
- أصحـاب المعالـي والسعادة،
- جناب السيدات والسادة القضاة السامون،
- السيـدات والسـادة الحضور.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

فخامة سيدي رئيس الجمهورية، يشرفني أصالـة عن نفسي، ونيابة عن أفراد الأسرة القضائية كافة، أن أرحب بكم وبالحضور الكريم، في هذه المراسيم لإفتتاح السنة القضائية الجديدة، وأن أعرب لكم بإسمي وبإسمهم جميعا، عن أحاسيس الفرحة والإبتهاج ومشاعر الفخر والإعتزاز، بإشرافكم شخصيا وفي كل عام، على هذه المراسيم، منذ إعتلائكم منصب القاضي الأول للبلاد.

وأنه لشرف عظيم للأسرة القضائية أن تحضى بهذه الرعايـة السامية، التي لا مرد لها، في ما هو من بواعث ومقاصد في نهجكم الإصلاحي الوطني الشامل والسديد، سوى ما تصرون عليه من نجـاح وتقدم بالبلاد، في مسارهـا نحو ترسيـخ أسس دولـة القـانون والمؤسسات، القائمـة على مبادئ الديمقراطيـة وإحترام الحقوق والحريات.

وإنطلاقا مما لقطاع العدالة من دور ومسؤولية في هذا المسار، الذي سطرتم معالمه ومقاصده في برنامج فخامتكم لإصلاح العدالة، لاسيما بخصوص ترقية السلطة القضائية، والمتمثلة أساسا في تعزيز ضمانات إستقلال القضاء وتأهيل هياكله وموارده البشرية والرفع من قدرات فعاليته ونجاعته، عرف قطاع العدالة منذ شروعه في أولى مراحل تطبيق برنامج فخامتكم لإصلاح العدالة، كل صور الدعم الكفيلة بتجسيد أهداف وغايات هذا البرنامج المحوري على أرض الواقع، وفي عمق طموحات سياستكم الحكيمة، والمظفرة في ما حققته من غايات وأهداف للوطن، وفي مقدمتها إصلاح العدالة.

وهو الإصلاح الذي كان بوابة الطريق إلى كل ما أنجزته البلاد من خطوات جادة وحقيقية في تحصين نظامها الديمقراطي وتعزيز حماية حق المواطنة، وسائر الحقوق والحريات، التي لا مجسد لها أو حام يحميها سوى القانون والقضاء.

فالقضاء بإعتبـاره المؤسسة الدستورية المؤتمنة على سيـادة القانون وحمايـة الحقوق والحريـات، قد إكتملت له جميع ضمانات إستقلاله، وسـائر الشروط الكفيلة بعدم خضوعه لأي ضغوطـات أو مؤثرات مهمـا كان مصدرها أو طبيعتهـا، إلا ما يخضع فيه القاضي لضميره والقانون، وتمليه عليه مدونة أخلاقيات مهنة القضاء.

إذ ليس لأحد أو أي جهة، في البلاد، سلطة وصلاحية النظر في ترقية القاضي ونقله ومساءلته، أو التقرير في شأن مساره المهني، سوى المجلس الأعلى للقضاء، الذي بات مشكلا من أعضاء أغلبهم قضاة منتخبون، من بين وطرف زملائهم على مستوى جميع الجهات القضائية.

وجميع حقوق القاضي المهنية والإجتماعية سواء أثناء وجوده في الخدمة أو بعد إحالته على التقاعد، باتت هي الأخرى، محددة له تحديدا كاملا ومتميزا، يحفظ له الكرامة والمكانة التي تليق به في المجتمع.

وهي حقوق وإمتيازات تقابلها في قانونه الأساسي ومدونة أخلاقيات مهنة القضاء، إلتزامات وواجبات، أهمها إلتزامه بواجب التحفظ وسلوكه سلوك القاضي الشريف، وامتناعه عن ممارسة أي نشاط سياسي أو نيابة سياسية، حفاظا على استقلاله وحياده في تطبيقه للقانون دون تأثر بأيديولوجيات حزبية معيّنة.

وباتجاه الرفع من قدرات وفعالية المؤسسة القضائية، عرف القطاع في إطار تطبيق برنامج إصلاح العدالة دعما آخر، من خلال مضاعفة تعداد رجاله ونسائه من القضاة والموظفين والمساعدين والأعوان القضائيين، وتسخير إمكانيات تكوينهم في شتى فروع القانون والتخصصات داخل الوطن وخارجه، مع مدّهم بجميع الوسائل والإمكانيات لترقية العمل القضائي ومواكبته للتطور والحداثة.

وإذا كانت هذه المنجزات والمحققات، قد أثمرت بنتائج ملموسة في مجالات تسهيل اللجوء إلى القضاء و الرقيّ بمستوى الخدمات القضائية وضمان مقوّمات المحاكمة العادلة، وأدركت بقضائنا الوطني مستوى الشفافية والنزاهة والاحترافية، والرّفع من قدراته وفعاليته في تحقيق الأمن القضائي.

فإنّها قد عادت على الوطن بما هو أهمّ وأعظم في ترسيخ أسس بناء دولته الحديثة، لاسيما في مجال تمكين المؤسّسة القضائية من جميع الضمانات القانونية والوسائل البشرية والمادية، التي اكتملت بها للقضاء مقوّمات استقلاله وحياده، كسلطة دستورية مؤتمنة على سمّ القانون، واحترام الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وضمان ممارستها للجميع في نطاق المشروعية واحترام القانون، على جميع

المستويات، وفي شتى مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، داخل المجتمع.

وإنّ هذا الّذي تحقّق من جلائل الأعمال وأعظمها فائدة للوطن، هو ما تنوّه وتشيد به الأسرة القضائية قاطبة، وتغتنم هذه المناسبة، لترفع من أجله إلى فخامتكم، سيدي رئيس الجمهورية، القاضي الأول للبلاد، أصدق العرفان وخالص الامتنان، مؤكّدة لكم، وفاءها الدائم بمبادئ الحياد والنزاهة والشفافية، ومحافظتها على سائر المكتسبات التي تحققت للعدالة، تحت قيادتكم الرشيدة للبلاد.

فتحيّة إجلال وتقدير لجميع عناصر الأسرة القضائية، من قضاة وموظفين وأعوان للقضاء، على هذا الوفاء والإلتزام بالمبادئ، وما بذلوه وما زالوا يبذلونه من جهود في سبيل نشر الأمن القضائي، الذي هو أساس للأمن والاستقرار الاجتماعيّين، وعامة للديمقراطية والحقوق والحريات، في مسار ترسيخ بلادنا لأسس بنائه دولة القانون والمؤسسات.

ولا يفوتني، في ختام هذه الكلمة المعبّرة عن انطباعات وقناعات الأسرة القضائية، أن أجدّد لكم، فخامة سيّدي رئيس الجمهورية، باسمي وباسم كافّة أفراد الأسرة القضائية، جزيل الشكر والثناء، وخالص العرفان والامتنان على رعايتكم السّامية لافتتاح السّنة القضائية الجديدة.

وللسيدات والسادة الحضور الكرام، الشكر والتقدير على حضورهم ومشاركتهم لنا مراسيم هذا الافتتاح.

سائلا المولى عزّ وجلّ، أن يجعل سنتنا القضائية الجدية سنة مباركة، وأن يمدّنا جميعا بمزيد من العون والتوفيق والسّداد، في خدمة وطننا الحبيب، تحت القيادة الرّشيدة، لفخامتكم سيّدي رئيس الجمهورية، والله حسبنا، وهو نعم المولى ونعم النصير، وكلّ عام والجميع في وطننا العالي، بألف خير.

وشكـرا على كـرم الإصغـاء والمتابعـة

والسّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاتـه